

جمعية الإمارات لحماية المستهلك ترصد استغلال البقالات للضريبة .. والمستهلكون يطالبون بتثبيـ ضوابط صارمة لمراقبة الأسواق ومنع جشع التجار بعـ



أنظمة أو أجهزة لاحتساب أسعار السلع ونسبة الضريبة المفروضة وتحدد الأسعار النهائي وفق هواها، وتستغل جهل نسبة كبيرة من المستهلكين بالضريبة وتتقاضى منهم أرباحاً كبيرة.

وأشار إلى أن خطورة هذه البقالات يأتي من انتشارها الكبير وسط الأحياء السكنية في الإمارات، مما يؤدي إلى إقبال الكثير من المواطنين والمقيمين عليها، بل إن غالبية البقالات عن طريق الهاتف وتزودهم بها البقالات عن طريق العمالة المتوفرة لديها وبشكل تأكيد فهي تباع لهم بأعلى الأسعار، ونسبة كبيرة من المشتريين لا يسألون عن الأسعار. وأشار إلى أن العدد الكبير من البقالات المتواجد في إمارات الدولة يستلزم من وزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية والبلديات ضرورة وضع منظومة متكاملة تتيح لهذه البقالات برد نسبة الضريبة للهيئة الاقتصادية للضرائب، إضافة لعدم استغلال المستهلكين وبشكل تأكيد فإن غالبية هذه البقالات تستهرب من الضريبة حيث لا تتوفر لديها فواتير بيع على الإطلاق.

وأضاف: تحتاج لتزويد البقالات بأجهزة إصدار فواتير عاجلة لمنع استغلالها للمستهلكين والحد من تلاعبها في الأسعار. وأوضح الحوسني أن جمعية الإمارات لحماية المستهلك وغالبية المستهلكين لا يملكون أي شيء عن السلع الخاضعة للضريبة، مشيراً إلى وجود قصور واضح في التوعية بنظام الضريبة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي والمدن والأحياء السكنية.

وشدد الحوسني على ضرورة مضاعفة أعداد المفتشين التابعين لوزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية، مشيراً إلى أن غياب غالبية المفتشين هو السبب في استثناء استغلال البقالات خلال اليومين الماضيين.

جولة

وكشفت جولة لـ"البيان الاقتصادي" أمس في أبوظبي عن رفع غالبية البقالات لأسعار السلع بأكثر من درهماين وثلاثة دراهم للسلعة الواحدة بدعوى ضريبة القيمة المضافة، وبرر الباعة ذلك بأن الموردين أخبروهم بزيادة الأسعار بنسبة وصلت في بعض السلع إلى 100% مما دعاهم لرفع الأسعار.

ورفعت غالبية البقالات سعر عبوة المياه الكبيرة من 1,5 درهم إلى 2,5 درهم، وأنواعاً من الأيس كريم من 2,5 درهم إلى 4 دراهم، والشيسبي من 6 دراهم إلى 8 دراهم، وأنواعاً من مشروبات الطاقة من 8 دراهم إلى 11 درهماً، كما رفعت غالبية البقالات أسعار الخضراوات والفواكه والزيت والسكر والأرز بنسبة تزيد على 50%.

وأكد مستهلكون خلال الجولة أنهم اضطروا للجوء للبقالات لقرابها من منازلهم فضلاً عن أن البقالات توفر خدمة التوصيل كما أن الزيادات الجديدة محدودة بالنسبة لهم. وأشاروا إلى علمهم باستغلال البقالات لهم، مشيرين إلى أنهم رفعوا سابقاً لوزارة الاقتصاد ضد البقالات ولم تتخذ أية إجراءات ضدهم مما أصابهم بالأس والإحباط. وأشاروا إلى أن مهمة الوزارة والدوائر تتمثل في الرقابة القوية على البقالات وهو ما لم يتوفر حالياً بشكل كاف. وقال المستهلك عبد العظيم رافع: لو اتخذت الوزارة أو الدائرة الاقتصادية قراراً بتغريم بقالة نصف مليون درهم أو أغلقت محل البقالة كما ينص قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية فإن البقالات الأخرى ستتردد ولن تلجأ إلى أية زيادات في الأسعار، ولكن الواقع الحالي هو غياب غالبية المفتشين مما أدى إلى استغلال البقالات وهو ما اتضح خلال اليومين الماضيين برفع غير مبرر لأسعار جميع السلع المتوفرة في البقالات.

تخفيضات

وأكد إبراهيم البحر خبير تجارة التجزئة على أن الأيام المقبلة ستشهد مزيداً من استغلال البقالات للمستهلكين لافتاً إلى أن منافذ البيع الكبرى ستنظم حملات تخفيضات كبرى على غالبية السلع لتجذب أكبر عدد من

■ أبوظبي - عبد الحي محمد - المشاركة - نورا الأمير - عجمان - أسامة أحمد - رأس الخيمة - أحمد أبو الفتح - أم القيوين - عصام الدين عوض

طالب مستهلكون في إمارات الدولة أمس بضرورة مراقبة المحال التجارية، وتكثيف الحملات التفتيشية التي تباشرها وزارة الاقتصاد بحق المخالفين، وذلك بعد يومين من تطبيق ضريبة القيمة المضافة 5% على السلع والخدمات الخاضعة لها، حيث تفرز الدولة ضوابط صارمة لمراقبة الأسواق ومنع جشع التجار بعد تطبيق الضريبة.

وأكدت وزارة الاقتصاد أنها ستتعامل بقوة مع زيادات الأسعار غير المبررة بعد بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة حيث شكلت لجنة لمتابعة الأسواق ستقوم بحملات تفتيش متفانية وإجراءات فورية وغرامات رادعة ضد مستغلي الضريبة.

وقال الدكتور هاشم النعيمي مدير إدارة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد إن اللجنة ستستخذ إجراءات فورية ضد أي محاولات رفع أسعار أكثر من قيمة ضريبة القيمة المضافة، مشيراً إلى الاتفاق بين الوزارة والدوائر الاقتصادية على التعامل بحسم مع أي محاولات لاستغلال تطبيق الضريبة المضافة.

وأكد أن قانون حماية المستهلك حدد غرامة رفع أسعار السلعة أو المنتج من دون الحصول على موافقة رسمية من وزارة الاقتصاد بنحو 100 ألف درهم، مشيراً إلى أنه في حال ثبوت مخالفات ستستخذ الوزارة الإجراءات القانونية بحق هذه المنافذ وفقاً لما نص عليه قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية.

وبيّن المستهلكون أن بعض المحال التجارية التي تباع المواد الغذائية ومحال الإلكترونيات والملابس والمطاعم رفعت الأسعار من دون مبرر مستغلين الضريبة المضافة، إضافة إلى تحصيل رسومها، كما أن هناك غلاء واحتكاراً للمواد الاستهلاكية الغذائية اليومية، لافتين إلى أن كل ما يطرأ جديد كإعلان عن زيادة للرواتب تقوم بعض المحال التجارية بزيادة الأسعار دون مبرر، أو احتكار المواد في المخازن بغية رفع أسعارها ضاربة بعرض الحائط الوعود التي أبرمتها مع إدارة حماية المستهلك بعدم الاستغلال ورفع الأسعار بنسبة تفوق 5%.

وأكد مستهلكون وفوق بعض التجاوزات خاصة في منافذ البيع الصغيرة، وعلى منتجات مهمة للمستهلك كالحليب وألبان الأطفال والأسماك والأرز، والبيض، والسجائر التي سبق وأن خضعت للضريبة "الانتقائية" في أكتوبر الماضي ضمن المنتجات ذات الطبيعة الخاصة."

استغلال

ودعت جمعية الإمارات لحماية المستهلك أمس وزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية والبلديات في الدولة بتشديد الرقابة على بقالات بيع السلع والمواد الغذائية مؤكدة على استغلال البقالات لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بصور فجة على حساب المستهلكين. وطالبت الجمعية الوزارة والدوائر بإزام البقالات بأنظمة إصدار فواتير البيع مثل مراكز البيع الكبرى، مشددة على أن البقالات رفعت أسعار غالبية السلع المتوفرة لديها بحجة تطبيق الضريبة وحصلت على أرباح خيالية خلال اليومين الماضيين. وقال خالد الحوسني رئيس جمعية الإمارات لحماية المستهلك إن آلاف البقالات المنتشرة من السلع إلى الفجيرة في الدولة استفادت بشكل كبير وخيالي من الضريبة الجديدة، مشيراً إلى أن غالبيتها قامت بشراء كميات كبيرة من السلع والبضائع قبل أيام من تطبيق الضريبة، واستفادت من التخفيضات الكبيرة التي نظمتها منافذ البيع الكبرى ثم قامت بإعادة بيع هذه السلع بعد أن رفعت أسعارها بشكل قد يكون مضاعفاً بحجة تطبيق الضريبة. وأضاف "لدينا شكوى كثيرة يومياً من مستهلكين تؤكد استغلال البقالات لتطبيق الضريبة بطريقة جشعة جداً، وغالبية هذه البقالات لا تتوفر لديها

■ مطالب بضرورة تشديد الرقابة على مراكز بيع السلع والمواد الغذائية | البيان



■ صالح أبوسف



■ فاطمة الشحي



■ عبدالله الشميلي



■ يوسف إبراهيم

سياحية في دبي ان هناك حاجة لإيضاح العديد من النقاط الخاصة بالضريبة منها، مثلاً المواقف المدفوعة هل تخضع لقيمة الضريبة المضافة، إضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح، ليكون المستهلك قادراً على التعامل والإبلاغ عن أي تجاوزات قد تحدث من قبل التجار، وتخصيص خطوط فقط للإبلاغ عن التلاعب في الأسعار الخاصة بالقيمة المضافة.

وقالت مجد يعقوب وهي موظفة في مدرسة الشعلة الخاصة بالشارقة إنها تزودت بمعلومات مهمة عن الضريبة " عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدة أنها تشكل منصات توعية على درجة من الأهمية كونها تصل لجميع المستهلكين، وتعطيهم معلومات شاملة على شكل جرعات متتالية، مشيرة إلى أنها لم تلحظ تجاوزاً في الأسعار خلال تواجدها في إحدى البقالات وأن هناك تفهماً والتزاماً، معتبرة أن الأمر يحتاج إلى رقابة مطبقة ومتواصلة لضمان الانضباط وضبط المخالفين.

توعية

وأجمع عدد من المستهلكين في عجمان على أهمية ضريبة القيمة المضافة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة، مشيرين إلى أن عملية التوعية بهذه الضريبة لم تكن كافية، كما لم تصل إلى

حالة من حالات التلاعب بالأسعار أو عدم التزام التجار بالقوانين المنصوصة، وشدد على ضرورة احتفاظ المستهلكين بفواتير الشراء، التي تعد مرجعاً لهم والضامن لحقوقهم في حال رغبتهم في تقديم شكوى، وتتيح الدائرة العديد من القنوات لتلقي الشكاوى، حيث تتلقى الدائرة الشكاوى من خلال مركز الشارقة للاتصال على الرقم: 80080000 أو من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بحماية المستهلك في الشارقة: www.shjconsumer.ae

وأكد عمرو الشامي مدير علاقات عامة في شركة عقارات الحاجة على إحكام الرقابة على بعض التجار خاصة في البقالات الصغيرة، مؤكداً أنه تعرض لمحاولة الخداع من قبل البائع الذي أراد فرض ضريبة على بعض السلع الغذائية التي قام بشرائها من عنده على اعتبار أنها خاضعة للضريبة في حين أنها معفاة، مشيراً إلى أن المسألة ليست في زيادة السعر خمسة، أو عشرة دراهم بقدر التعرض للغش، لافتاً إلى أهمية أن تخلق وزارة الاقتصاد قنوات مباشرة للتواصل، مع ضخ المزيد من الحملات التوعوية التي تستهدف المستهلكين من جهة والتجار من جهة أخرى، مع فرض غرامات موجعة تصل حد إغلاق المنشأة في حال ثبوت تلاعبها بالأسعار. وقال محمد عبد العظيم مدير شركة

المستهلكين ستعزف عن شراء السلع خاصة الكمالية وسيقتصر الغالبية على شراء السلع الأساسية، وبشكل تأكيد فإن المنافذ ستتنافس في عروضها خاصة مع توفر الكميات الكبيرة من السلع لديها.

ويشدد البحر على ضرورة تعميق أسس الثقافة الاستهلاكية الصحيحة لدى المستهلكين، مشيراً إلى أن غالبية المستهلكين يسرفون كثيراً في شراء كميات كبيرة من السلع بدون الحاجة الحقيقية لها، ويركزون على سلع كمالية يمكن الاستغناء عنها، وتتمنى أن يكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة فرصة لجميع المستهلكين لمراجعة استهلاكهم للسلع.

مراقبة

وأكدت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة على لسان سلطان عبدالله بن هذه السويدي رئيس الدائرة تكثيف جولاتهم الميدانية وفقاً لخطة شاملة منعا لأي استغلال لضريبة القيمة المضافة في أسواق الإمارة، يقوم بتنفيذها فريق عمل متخصص من الضباط التجاريين في إدارة الرقابة والحماية التجارية لمكافحة مظاهر الغش والتلاعب التجاري والحد من الممارسات السلبية التي قد يلجأ إليها البعض ونشر الوعي بين التجار والمستهلكين، مؤكداً على أهمية تواصل الجمهور مع الدائرة في حالة تعرضهم لأي

المستهلكين إليها خاصة أن الفترة الماضية شهدت تخوفات للكثير من المستهلكين من ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها السلبي عليهم. وشدد البحر على أن تأثيرات الضريبة على المستهلكين ليست كبيرة موضحاً أن نسبة الضريبة 5% محدودة جداً، والتخوف الكبير منها يرجع إلى عدم نجاح الهيئة الاتحادية للضرائب في توعية المستهلكين بالضريبة بشكل كاف، حيث لم تتوفر بشكل كاف نشرات إعلامية خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي لشرح الضريبة وتأثيراتها وأصبحت الساحة خالية مما سهل من استغلال البقالات بطريقة سيئة.

وأضاف "نحن بحاجة لخط ساخن لتلقي استفسارات وشكاوى المستهلكين ومضاعفة عدد المفتشين لأن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى استفحال استغلال البقالات خاصة وأن غالبيتها بدون أجهزة لإصدار فواتير كما تستهرب من دفع الضريبة للحكومة.

وتقل عن 3 أشهر لاستقرار الأسواق على النظام الضريبي الجديد، موضحاً أن المشكلة هنا ليست في منافذ البيع الكبرى بل البقالات. وقال: "نحتاج لإجراءات سريعة لضبط الأسواق".

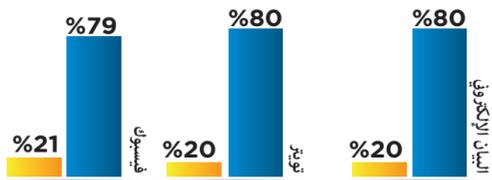
وأوضح البحر أن المنافسة بين منافذ البيع الكبرى ستشدد بصورة كبيرة خلال الأيام المقبلة، منوها إلى أن فئة ليست قليلة من

عن الضريبة؟

«القيمة المضافة» ارتفاع كبير في الأسعار من بعض التجار

بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة هل لاحظت ارتفاعاً مبالغاً فيه في الأسعار من بعض التجار؟

نعم لا



البيان الإلكتروني و20% من المشاركين عبر "تويتر" و21% من المشاركين عبر "فيسبوك" أنهم لم يلاحظوا ارتفاعاً مبالغاً فيه بالأسعار بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وكانت الهيئة الاتحادية للضرائب قد أعلنت أن بعض الأعمال ومنافذ البيع بالدولة ارتأت دفع ضريبة القيمة المضافة المفروضة نيابة عن المستهلكين ولم ترفع أسعار منتجاتها أو الخدمات التي تقدمها.

خدمات

وطالبت الهيئة المستهلكين بضرورة التأكد من احتواء الفواتير الخاصة بمشترياتهم وخدماتهم على عبارة "فاتورة ضريبية" ورفق تسجيل ضريبي وقيمة الضريبة المفروضة بشكل منفصل وواضح ضمن الفاتورة، مؤكدة أنها تقوم بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية والجهات التجارية بمراقبة الأسعار والتأكد من عدم استغلال التجار للضريبة في رفع الأسعار.

■ أبوظبي - عبد الفتاح منتصر

أظهر استطلاع نفذته لـ"البيان الاقتصادي" أمس عبر "تويتر" و"فيسبوك" والموقع الإلكتروني لـ"البيان" أن المستهلكين لاحظوا في أول يومين تطبيق ضريبة القيمة المضافة ارتفاعاً مبالغاً فيه في الأسعار من قبل بعض التجار.

نتيجة

وجاء في نتيجة الاستطلاع على موقع "البيان الإلكتروني" أن 80% من المستطلعة آراؤهم أكدوا أنهم لاحظوا ارتفاعاً مبالغاً فيه في الأسعار من بعض التجار خلال اليومين الماضيين وبلغت نسبة المتفقين معهم في الرأي بالاستطلاع عبر "تويتر" 80% من المستطلعة آراؤهم كما اتفق معهم في الرأي بالاستطلاع عبر "فيسبوك" 79% من المستطلعة آراؤهم. وقال 20% من المشاركين في الاستطلاع عبر

80% من المستطلعة آراؤهم أكدوا ارتفاع الأسعار

د تطبيق «القيمة المضافة»



جمعة جاسم

شريحة التجار عموماً لاسيما أصحاب المطاعم والبقالات الصغيرة في الأحياء السكنية المختلفة، لافتين إلى أن بعض المحلات التجارية قاموا برفع جميع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة متفاوتة حسب رأي صاحب المحل التجاري، كما أشاروا إلى أن غالبية المستهلكين ليس لديهم معرفة كافية بالسلع التي تشملها الضريبة، وأن الأمر أصبح غير معروف مما أدى إلى حدوث ربكة بين الناس، مطالبين الجهات الرقابية في وزارة الاقتصاد بنشر قائمة بالسلع التي تطبق عليها ضريبة القيمة المضافة لكي لا تترك الجبل على الغراب للتجار لجني الأرباح على حساب المستهلكين دون وجه حق، وتساءل البعض هل هنالك ضريبة على الوجبات الخفيفة التي تباع في الكافيتريات بالأحياء السكنية، مؤكداً بأن بعض أصحاب المحلات وضع قيمة الضريبة بنسبة 5% على قيمة الوجبات الخفيفة.

وقال في هذا السياق عبيد الشامسي منذ انطلاق العام الجديد شهدت الاسواق ومنافذ البيع ارتفاع غالبية السلع وذلك مع سريان ضريبة القيمة المضافة، مشيراً إلى أن اصحاب البقالات الصغيرة وسط الأحياء السكنية قاموا برفع الاسعار احياناً تصل الى نسبة 250، مؤكداً بأن هناك سلعا غير مشمولة بقانون القيمة المضافة شهدت



خالد الحوسني



إبراهيم البحر



عبيد الشامسي



محمد فهمي

ارتفاعاً، مطالبا الجهات المعنية بأهمية تكثيف الرقابة على المحلات التجارية وتحديد أسعار السلع التي تشملها ضريبة القيمة المضافة، كما طالب وسائل الإعلام بنشر التوعية وتنوير المستهلكين بفوائد الضريبة الجديدة وكذلك التجار من أجل استقرار الأسواق وعدم ترك الجبل على الغراب للتجار برفع الأسعار على حساب محلات تجارية فرضت الضريبة على جميع السلع دون تحديد ومنها صاحب الكافيتريا، مشيراً ان بعض المستهلكين قاموا أمس بشراء بعض الوجبات السريعة تم فرض صاحب كافتيريا في الشارقة ضريبة عليهم بنسبة 5% من القيمة الإجمالية للمشتريات، وتساءل هل هنالك ضريبة على أسعار الوجبات الخفيفة؟؟

ومن جانبه أشار صالح أبو سيف بأنه ترك شراء السلع من البقالات مؤكداً بأنه هنالك ارتفاعاً مبالغاً فيه في الأسعار لاسيما المحلات الصغيرة وسط الأحياء السكنية مطالباً الجهات الرقابية بتركيز الرقابة على البقالات وتوعيتهم بماهية القيمة المضافة لاسيما للناطقين بغير العربية، مشيراً إلى أن معظمهم لا يعرف الضريبة وكل ما قام به هو رفع الأسعار، كما طالب وسائل

«موارد الفجيرة الطبيعية» تعرف المنشآت التعدينية بالضريبة

وجاءت هذه الورشة التعريفية بهدف تعزيز ثقافتهم الضريبية ورفع الوعي حول القيمة المضافة تزامناً مع بدء العمل بالضريبة.

شرح

وتناولت الورشة شرحاً مفصلاً حول ضريبة القيمة المضافة ومفهومها وأهميتها وآليات تطبيقها إضافة إلى التعريف بالتشريعات القانونية لضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات، وكيفية التسجيل في النظام الخاص بها وآليات إعداد وتقديم الفاتورة الضريبية والإقرار الضريبي. وذكر المهندس علي قاسم مدير عام مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية أن ضريبة القيمة المضافة تعد من الأدوات المالية ذات الأهمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وجاء تنظيم الورشة في إطار الحرص على تعزيز قدرات أصحاب المنشآت التعدينية في فهم آلية تطبيق المنظومة الضريبية تماشياً مع أهداف الدولة في نشر الوعي حول آليات ضريبة القيمة المضافة.

الإعلام بأهمية زيادة التوعية للمستهلكين وشرح كيفية دفع ضريبة القيمة المضافة وحمائهم من جشع التجار وذلك بتعليمهم المعرفة الحقيقية بالفوائد التي تعود للمجتمع من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفي نفس الإطار أشار عبدالمنعم محمد بانه فوجئ يوم أمس عند ذهابه للمخبر لشراء صمون أصبح سعر حبات صمون بدهم وقيل ذلك يوم كان عدد 5 حبات بدهم بزيادة 20% مرة واحدة، كما هنالك ارتفاع في أسعار المعجنات وأبدي استغرابه من هذه الزيادة، مشيراً إلى أهمية تبيان وتعريف بعملية دفع الضريبة بالنسبة للمستهلكين.

ردع المخالفين

وطالب مستهلكون في رأس الخيمة من الجهات الرقابية المختصة إلزام أصحاب المنشآت التجارية ومنافذ البيع بوضع ملصق يؤكد تسجيلهم بضريبة القيمة المضافة في موقع بارز، بهدف توعية الزبائن بحقوقهم، والقيام بدورهم بالإبلاغ عن جشع أصحاب المنشآت المخالفة والتي طبقت الضريبة بشكل مبالغ فيه. وطالبت فاطمة الشحي بمقاطعة منافذ البيع التي رفعت أسعارها وتحمل الزبائن تكاليف الضريبة، والتي يتم فرضها بأكثر من 20% في بعض المحال التجارية مع زيادة أسعار السلع نفسها، لبيدو من فاتورة المستهلك أن إجمالي الزيادة نتيجة لإضافة الضريبة الجديدة، مشيرة إلى أهمية تأكد الزبائن من احتواء الفواتير الخاصة بمشترياتهم على عبارة "فاتورة ضريبة" ورقم التسجيل الضريبي وقيمة الضريبة المفروضة بشكل منفصل وواضح.

وأكدت الشحي، على قوة المستهلكين في التصدي لتلاعب وجشع التجار وأصحاب منافذ البيع، سواء بالمقاطعة الشرائية أو التواصل مع حماية المستهلك للإبلاغ عن المخالفات، مشيرة إلى أنه بعد تطبيق القيمة المضافة أصبح المستهلك أكثر دراية بحقوقه والجميع ينظر للفاتورة بعد أن كانت مهمل، مع الحرص على تخفيض استهلاكهم مقارنة بالفترة الماضية، مطالبة الجهات الرقابية بإلزام منافذ البيع بوضع تسعيرة خاصة بكل سلعة لضمان حقوق الجميع.

وأكد يوسف إبراهيم على ضرورة ربط تجديد الرخصة التجارية للمنشآت التجارية ومنافذ البيع بتسجيلهم في ضريبة القيمة المضافة لمنع تلاعب أصحاب تلك المنشآت، مطالباً بضرورة وضع ملصق يمكن واضع أسوة بملصقات الرخصة التجارية و"المكان مراقب بالكاميرات" والتي تؤكد تسجيل المنشأة في كشوفات الهيئة الاتحادية للضرائب متضمنة الرقم الضريبي منقلاً لوقوع الزبائن في براثن الاحتيال. وقال عبدالله الشيملي، أنا مع تطبيق الضريبة بنسبة 5% والتي ستعود بالفائدة على المواطنين مع تنمية الموارد وارتفاع حجم المشاريع التنموية في دولة الإمارات التي تضع خططها لضمان الحيازة الكريمة المستقرة للأجيال القادمة، لافتاً إلى أن 5% لا تترك جيوب المواطنين والمقيمين بقدر جشع أصحاب منافذ البيع التي استغلت عدم وعي الزبائن بنود الضريبة أو السلع المعفاة، في رفع أسعار السلع مع إضافة 10% كنسبة ضريبة. وقال محمد فهمي، تحتاج ضريبة القيمة المضافة بالتوازي مع تطبيقها إلى حملة توعوية للمستهلكين لعدم تعرضهم لأي عملية خداع من البائعين لاسيما في المتاجر والمحال الصغيرة، ويجب إلزام جميع المتاجر بنشر قائمة بأنواع السلع الخاضعة للضريبة وقيمة هذه السلع بعد إضافة الضريبة على أن يتم اعتماد هذه القائمة من وزارة الاقتصاد ووزارة المالية والجهات المعنية بحماية حقوق المستهلك، ويجب أن لا يتحمل المستهلك النهائي عبء الضريبة بنسبة 100، بل أقرح أن يتم مقاسمة عبء الضريبة بين البائع والمشتري بموجب قواعد واضحة تفسيرية للقانون تصدرها وزارة المالية.

وأكد أن الدخل الذي سوف تحققه هذه الضريبة للدولة لا شك سوف يسهم في زيادة جودة الخدمات الحكومية وتحسين مستوى البنية التحتية، لا سيما في الخدمات التي تحتاج إلى إنفاق كبير في هذا الاتجاه، لافتاً إلى أن ضريبة القيمة المضافة التي استحدثتها دولة الإمارات تتميز بانخفاض معدلات احتسابها إذا ما قورنت بمعدلات ضرائب القيمة المضافة التي تطبقها أكثر من 180 دولة على مستوى العالم، حيث لا تتجاوز 5% من قيمة السلع والخدمات عند استهلاكها.

عرض

وطالب مستهلكون في أم القيوين بضرورة مراقبة المحال التجارية كافة خاصة بعد تطبيق قيمة الضريبة المضافة بنسبة 5%، وأضافوا أن بعض المواد الغذائية الأساسية بدأت أسعارها ترتفع مثل الطحين وبعض أصناف الأرز، إضافة الى المشروبات وأسعار الوجبات، مبينين أن معظم العروض الترويجية التي تقدمها بعض منافذ البيع الكبرى - المواد الغذائية تكون صلاحية إنتاجها شارفت على الانتهاء، مطالبين في الوقت ذاته إدارة حماية المستهلك بدائرة التنمية الاقتصادية والبلديات بضرورة التدخل لضبط أسعار تلك المنتجات وتحديد الأسعار المناسبة للحيلولة دون ارتفاعها وتكون عند معدلاتها الطبيعية خاصة بعد ارتفاع الأسعار الذي طال كل شيء وتطبيق المضافة.

100

من جهته أكد جمعة جاسم رئيس قسم حماية المستهلك بدائرة التنمية الاقتصادية في أم القيوين انه ورد أكثر من 100 استفسار من مستهلكين خلال الوبين الماضيين عند بدء تطبيق قيمة الضريبة المضافة بنسبة 5%، عن كيفية التطبيق وعملية حسابها، داعياً كافة المحال في الإمارة إلى ضرورة عدم استغلال ضريبة القيمة المضافة بالمبالغة برفع الأسعار، والالتزام بتحديد تسعيرة واحدة تشمل القيمة المضافة في قوائم الأسعار ابتداءً من الأول من 2018، كما على القسم سيباشر سلسلة من الحملات على مختلف المنافذ خلال الأيام المقبلة لتأكيد من عدم رفع التجار للأسعار بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وذلك بهدف ترسيخ قواعد الالتزام بالسوق المحلي وحماية حقوق المستهلكين، ما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة في حيادية وشفافية عمليات البيع والشراء. وأضاف جاسم أنه على أصحاب المحال التجارية ضرورة تحديد الأسعار في فاتورة الشراء مع بداية عام 2018، بحيث تشمل سعر المنتج والقيمة المضافة، وتسمين مخالفة أية جهة غير ملتزمة بذلك، من خلال إجراءات التفتيش الميداني أو في حال تلقي شكاوى للمستهلكين بهذا الخصوص، كما أنه تم إلزام كافة المحال التجارية بكتابة القيمة المضافة وسعرها في فاتورة الشراء حتى يكون المستهلك على بينة من أمره، داعياً المستهلكين إلى التحري والتأكد من عدم وجود تلاعب في الأسعار أو عدم الالتزام بالقوانين، والإبلاغ في حال وجود أي رفع في الأسعار، كما عليهم المطالبة بفواتير الخدمة والبيع والاحتفاظ بنسخة منها، لحماية حقوقهم لاحقاً، وفي حال رفض البائع تسليم الفاتورة يجب على العملاء تقديم الشكاوى عبر الوسائل المتاحة للذكرة والمعلن عنها.

وأشكى محمد عبدالحى من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخضروات والفواكه بسبب استغلال التجار ورفع أسعارها بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مطالباً الجهات المختصة من لجنة حماية المستهلك ومكاتب وزارة الاقتصاد والبلديات بضرورة توحيدها ومراقبتها منعاً من ارتفاع أسعارها وحماية لجمهور المستهلكين.

اقتصادية دبي: يمكن رفع كسور الدرهم 25 فلساً كحد أقصى



أحمد الزعابي

بمبالغ تفوق نسبة ضريبة القيمة المضافة والبالغة 5%، بالإضافة إلى حالات فرض رسوم على "العقود الصامتة" الممتدة من 2017 والتي لا تنص على إمكانية التاجر فرض رسوم في حال تم تطبيق الضريبة، كما يمكن تقديم الشكاوى إلى اقتصادية دبي في حال عدم توضيح قيمة الضريبة في الفاتورة. أما عدم وجود رقم ضريبي على الفاتورة فيتطلب من المستهلك التواصل مع الهيئة الاتحادية للضرائب. وأشار الزعابي إلى أن إدارة حماية المستهلك في اقتصادية دبي تلقت في 1 يناير من العام الجاري 57 اتصالاً من المستهلكين حول ضريبة القيمة المضافة تضمنت 14 شكاوى و26 ملاحظة و17 استفساراً، وأوضح أن الإدارة تقوم حالياً بدراسة الشكاوى وفي حال وجود تجاوزات بعد التحقق من الحالات الواردة سيتم مخالفة أو توجيه التاجر حسب الحالة.

اقتصادية أبوظبي: تباشر 5 شكاوى بشأن تطبيق الضريبة

التجاوز وتحرير المخالفات حسب بنود جدول المخالفات المعتمد لدى الدائرة. وقال القبيسي إن أي منشأة تقوم بتحصيل قيمة الضريبة وهي غير مسجلة لدى الهيئة سيتم مخالفتها على الفور وإذا ثبت رفع السعر بشكل مبالغ عن الفترة قبل التطبيق عبر التأكيد من الفواتير السابقة سيتم تحرير المخالفة حسب البند رقم (77) حول " فرض رسوم أو خدمات إضافية على المستهلك دون مبرر" وإذا ثبت تحصيل المنشأة من المستهلك رسوم الضريبة وليست مذكرة في الفاتورة أو الرقم الضريبي غير مذكور يتم تحرير المخالفة حسب البند رقم (72) بشأن "عدم الالتزام بالتعهد والتعاميم المقدمة للدائرة أو بالتعليمات والشروط والضوابط الصادرة عنها". ودعا أحمد طارش القبيسي المستهلكين الى التواصل مع الدائرة من خلال مركز الاتصال لحكومة أسماره أبوظبي على الرقم 800555 في حال رصد أية مخالفات صريحة بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مؤكداً حرص الدائرة على التصدي لمثل هذه التجاوزات من خلال تنفيذ خطة التفتيش والرقابة التي ستركز بشكل كبير على الزيارات الميدانية المستمرة في كافة منافذ البيع على مستوى إمارة أبوظبي.

دبي - بشار باغ

أشار أحمد الزعابي مدير إدارة حماية المستهلك بالإمارة في اقتصادية دبي إلى أن التعامل مع كسور الدرهم في الفواتير بعد تطبيق الضريبة يمكن أن يتم من خلال التقرب إلى أقرب فئة معدنية متوافرة وهي 25 فلساً وإضافتها إلى إجمالي الفاتورة، بحيث يقوم المستهلك بسداد الفارق في ظل عدم توافر فئات معدنية أقل. وفي تصريحات لـ"البيان الاقتصادي" أضاف الزعابي أنه وفي حال كانت قيمة الفاتورة بعد إضافة الضريبة 10,15 دراهم، يمكن لمنفذ البيع رفع الكسور ليصبح الإجمالي 10,25 دراهم كحد أقصى ولا يحق للمنفذ رفع المبلغ إلى 10,50 دراهم، وفي حال كانت القيمة بعض الضريبة 10,26 فلوس، يمكن رفعها من قبل المنفذ إلى 10,50 فلوس وليس أكثر". وأكد الزعابي أن قيام أي منشأة بتقريب الكسور في إجمالي الفاتورة بنسب أكبر من 25 فلساً على حساب المستهلك فيعد مخالفاً ويستدعي تقديم شكوى إلى إدارة حماية المستهلك في اقتصادية دبي من خلال الاتصال بالرقم المجاني 600 545555 أو عبر البريد الإلكتروني: consumerrights@dubaided.gov.ae.

ودعا الزعابي المستهلكين إلى تقديم الشكاوى رسمياً إلى اقتصادية دبي في حالات رفع أسعار المنتجات

أبوظبي - البيان

تلقت دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي أمس من المستهلكين 5 شكاوى بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالدولة وبأشرت على الفور بتابعها من خلال التواصل المباشر مع المستهلكين سواء بالاتصال المباشر أو عبر نظام الشكاوى المرتبط بمركز اتصال حكومة أبوظبي "800555" وذلك للاطلاع على تفاصيل الشكاوى والبداة بإجراءات التفتيش والرقابة بهدف مخالفة الجهات التي عمدت استغلال تطبيق الضريبة برفع الأسعار بشكل مبالغ فيه. وقال أحمد طارش القبيسي مدير إدارة الحماية التجارية بالإمارة بالدائرة إن الشكاوى التي تم استلامها في أول يوم عمل هذا العام بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة تمثلت في استغلال التجار ورفع الأسعار بشكل غير مبرر وعدم احتواء الفاتورة على معلومات مهمة مثل " الرقم الضريبي واسم المنشأة والسعر الإجمالي وقيمة الضريبة وغيرها". وأوضح أن الدائرة بأشرت فور استلام هذا النوع من الشكاوى بتحويل الطلبات إلى فريق التفتيش الميداني مع الإثباتات والبيانات المرسلة كالفاتورة أو موضوع الشكاوى وذلك بهدف التأكد من رصد

وزارة المالية تعتمد أول فاتورة شراء تشمل "القيمة المضافة"

أبوظبي - البيان

أصدرت وزارة المالية صباح أمس أول أمر شراء يشمل ضريبة القيمة المضافة، كما تم اعتماد أول فاتورة شراء ضريبية وذلك على النظام المالي الاتحادي مع اتخاذ جميع إجراءات الصرف والسداد الخاصة بها لتكون الوزارة بذلك أول جهة اتحادية تطبق الإجراءات الضريبية وتصدر أول فاتورة ضريبية في عام 2018.

يأتي ذلك تأكيداً على التزام وزارة المالية بمختلف إجراءات العمل المالي الحكومي والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات. وأعلنت وزارة المالية مؤخراً عن تحديثها للنظام المالي الاتحادي وجاهزته الكاملة للتعامل مع جميع القضايا المالية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة كما وفرت الوزارة نظاماً وبرنامجاً متكامللاً لدعم الفني مع رقم هاتفي مخصص "600 533 336" للإجابة عن



مريم الأميري: امتثال الوزارة لجميع الإجراءات والقوانين

مختلف استفسارات ومتطلبات الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام المالي الاتحادي والمتعلقة بأداء تعاملات ضريبة القيمة المضافة. وأكدت مريم محمد الأميري الوكيل المساعد لقطاع الادارة المالية العامة على امتثال الوزارة لكافة الإجراءات

المعتمدة في النظام المالي الاتحادي وسهولتها وهو ما عملت وزارة المالية جاهدة لتحقيقه لتيسير عمليات المشتريات ودورات الشراء على جميع الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام المالي الاتحادي. وبدأ أول من أمس تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تضع إطار عمل يوضح الأحكام المتعلقة بالتعاملات التجارية بين دول المجلس. وعقدت وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب على مدار الأشهر الماضية مجموعة من ورش العمل وجلسات الاختبار والتدريب العملي لمستخدمي النظام المالي الاتحادي بالجهات الاتحادية هدفت إلى بناء الوعي حول النظام الضريبي ودوره في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في بناء اقتصاد معرفي مستدام للأجيال القادمة.